تطوير منظومة تقييم السياسات العمومية

Developing a system for evaluating public policies

لطفاوي محمد عبد الباسط، طالب دكتوراه (*)
جامعة تلمسان، الجزائر
mohamed.lmab@gmail.com

منصوري جواد، طالب دكتوراه،
جامعة تلمسان، الجزائر
mansouridjawad13@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/10 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/15

****

ملخص:

تعتبر عملية صنع السياسة العامة من الوظائف الحكومية الهامة و المعقدة في آن واحد، لذلك اكتسبت السياسات أهمية متنامية لدى الدول، و ذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو و التنمية، ضمن إطار أوسع و المتمثل في الهندسة السياسية عن طريق التأسيس لإدارة سياسية داعمة لإستراتيجيات رقمنة الهياكل الإدارية في الدولة و إدخال التغييرات الضرورية على أساليب العمل الإداري. و للتصدي لموضوع بحثنا هذا اعتمدنا المنهج الوصفي و التحليلي بغرض تبيان تأثير تغيير السياسات العمومية على عملية التنمية الشاملة، و قد توصلنا الى ضرورة اعتماد الدول سياسة التنمية كبديل من خلال عقد برامج تنموية ضخمة كبرامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية، التنمية، الاستراتيجيات العمومية.

Abstract:

The policy-making process is considered an important and complicated government job at the same time. Therefore, policies have acquired a growing importance for countries. It is believed that they are the main determinant of growth and development within the broader framework of political engineering that establishes a supportive political administration strategies for digitizing administrative structures in the country and making the necessary changes to the methods of administrative work. To address this topic of our research, we have

* ط/د. لطفاوي محمد عبد الباسط: mohamed.imab@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.mar

adopted the descriptive and analytical approach in order to show the effect of changing public policies on the overall development process.
Key words: public policies, development, public strategies.

المقدمة:

تعمل المنظمات الحكومية في ظل متغيرات بيئية داخلية وخارجية متنوعة وشديدة التعقيد، وهو ما يفرض عليها ضرورة التكيف مع متطلبات الحدث بكل أبعاده، للتحول من نظام تقليدي إلى نظام عصري وفق فلسفة سياسية وإدارية حديثة، وكذا صنع أدوات تقييم للسياسات العمومية جديدة لمواكبة التغيرات الحاصلة على شتى المستويات وفي كل المجالات. حيث حظيت دراسة السياسة العامة باهتمام بالغ و تداول واسع من لدن علماء السياسة في السنوات الأخيرة.

تعتبر عملية صنع السياسة العامة من الوظائف الحكومية الهامة والمعقدة في آن واحد ، لذلك اكتسبت السياسات أهمية متنامية لدى الدول ، وذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية. في إطار أوسع و المتمثل في الهندسة السياسية ,عن طريق التأسيس لإرادة سياسية داعمة لاستراتيجيات رقمنة الهياكل الإدارية في الدولة وإدخال التغييرات الضرورية على أساليب العمل الإداري .

ومن هذا المنطلق واستعراضا لطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، يمكننا طرح الإشكالية التالية :

يعتبر تطوير منظومة تقييم السياسات العمومية آلية جوهرية من شأنها المساهمة في ترشيد السياسة العامة؟

وهذا ما نتصدى له في هذا المقال الذي قسمناه لمحورين بحيث نتناول في :

- المبحث الأول : المدلول العام للسياسات العمومية
-المبحث الثاني : الإطار العام لتقييم السياسات العمومية.

المبحث الأول : المدلول العام للسياسات العمومية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم السياسات العامة، من خلال مطلبين، المطلب الأول يتمحور حول المفهوم العام للسياسة العامة، أما المطلب الثاني يتحدث عن مقومات السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

المطلب الأول : المفهوم العام للسياسات العمومية

سنتصدى لهذا المطلب من خلال فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم السياسات العامة، أما الفرع الثاني نتطرق إلى بحث مميزات السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.mar

الفرع الأول : مفهوم السياسات العمومية

أ- تعريف السياسة : لغة تعني ساس يسوس وتعني القيام على الشيء بما يصلحه أي طلب المصلحة وتدبير الأمر والتصرف فيه بما يصلحه ، أما اصطلاحا يقصد بها تدبير أمور الدولة[1] ، أو كما عرفها بريستوس على أنها " أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم إختياره بواسطة الحكومة والمنظمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدد القرارات الحالية والمستقبلية[2]".

ب- تعريف السياسة العامة : عرفها (جبرائيل ألموند) بأنها « تمثل محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قدرات وقرارات وسياسات،) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية) من خلال القرارات السياسية المتخذة[3]. وعرفها روبرت اوستون على أنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها[4]

ج- تعريف السياسات العمومية : إن صياغة وإعداد السياسات العمومية تعتمد على تركيز المجهودات الحكومية لمعالجة الإشكالات الموجودة والمتوقعة على عدة مستويات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية،)... واختيار الآليات والبدائل لمعايير الملائمة لحلها من خلال منهجية المفاضلة بين هذه الآليات وفق أداة علمية وموضوعية[5]. حيث عرفها جيمس أندرسون بأنها « : برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[6].

الفرع الثاني : مميزات السياسات العمومية

سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم المميزات التي تخص السياسة العامة وسنبينها كما يلي :

- السياسة العامة باعتبارها مصدر توازن بين الجماعات: في هذه الحالة تعبر عن التوازن بين الجماعات المصلحية، و هذا ما يطلق عليه بالنفوذ النسبي للجماعات، مما سيؤثر حتما على السياسة العامة ، إذ تصبح أكثر تعبيرا عن إرادة الجماعات التي يتضاعف نفوذها و أقل تعبيرا عن الجماعات التي يتقلص نفوذها.

- السياسة العامة يمكن أن تقتصر على الأقوال والوعود و لا تنشئ بالضرورة عملا ماديا ملموسا: فمثلا تصريح الحكومة بأنها تساند قضية إنسانية تمس الحقوق الأساسية للإنسان ، يعبر عن سياسة حكومية، فهي تقتصر على وعود.

- السياسة عمل حكومي: ويعني هذا أن السياسة العمومية عمل من صميم إختصاص الحكومات و ممثليها وكل من يعبر عن إرادتها .[7]

- السياسة العامة إنجاز كفء للهدف: السياسة العامة يمكن أن تتسم بالرشد، و ذلك إذا وضعت على أساس تعظيم القيم المتحققة، أي بأن يكون المعدل بين ما تحققه من قيم و ما تضحي به موجبا

المنارة للاستشارات
www.mar

و أعلى مما هو بالنسبة لأية سياسة بديلة أخرى، فالقيم لا تقتصر على ما يعبر عنه برموز كمية، و إنما تشمل كل القيم الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية[8].

- السياسة العامة كمخرج للنظام السياسي: في هذه الحالة تعد السياسة العامة بمثابة إستجابات و مخرجات للنظام السياسي للمدخلات المتمثلة في الضغوط و المؤثرات الصادرة إليه من البيئة سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية[9].

- السياسة العامة شاملة: تمتد إلى عموم المجتمع المقصود بها، فالحكومات الحديثة تمارس أنواعا متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة، التي تشكل مضمون مصالح فئات المجتمع و شرائحه المختلفة[10].

- السياسة العامة ذات سلطة تشريعية: السياسة العامة لها أبعاد هامة من خلال ضوابط الإلتزامات التشريعية و القانونية، حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، فإنه لا بد أن يصدر صددها مرسوم أو قانون يمنع أو يجيز تصرفا أو سلوكا معينا

- يعتمد تحديد السياسة العامة على الأساليب العلمية: بغرض صياغة أي سياسة عامة تستعين الحكومة بالخبرة و المشورة العلمية و خاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية التي تعتمد على الحقائق و التخطيط السليم حتى تضمن فعالية السياسات الموضوعية [11].

- السياسة العامة استجابة واقعية و نتيجة فعلية: أي أن السياسة العامة تعبر عن الأمور و المسائل التي تشكل مطلبا ملموسا أو محسوسا، أي أن السياسة العامة ينبغي أن تكون عبارة عن نتائج و مخرجات يمكن معايشتها و إدراكها، و يجب أن تقوم الحكومة بعمل أو جهد حقيقي و فعلي.

المطلب الثاني: مقومات السياسات العمومية

سنتصدى لهذا المطلب من خلال فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم وسائل حياة السياسات العمومية ، أما الفرع الثاني نتطرق إلى بحث دورة حياة السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

الفرع الأول: وسائل حياة السياسات العمومية

- الموارد البشرية : اذ يجب توفر العنصر البشري سواء من حيث الكمية او النوعية , ولكن ذلك متعلق بالقدرة على التوظيف و مستوى التكوين ...الخ.

- النصوص القانونية و التنظيمية : و تخص الاعوان العموميين فحتى يقوموا بدورهم المنوط بهم لا بد من توفر نصوص قانونية و تنظيمية تبين صلاحياتهم و تعطيهم قوة الاكراه الشرعي التي تتميز بها الدولة لتنفيذ السياسات العمومية[12] .

المنارة للاستشارات
www.mar

- توفر المعلومات : تعتبر المعرفة احد اسس القدرة على التدخل للأعوان العموميين لوضع و تنفيذ السياسات العمومية, و عادة ما تعتبر المعرفة نادرة و موزعة توزيعا غير متكافئ , و المقصود بالمعرفة هنا كل المعلومات و المعطيات التقنية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المتعلقة بالمشكل المطروح .

- التنظيم : و هذه الوسيلة مرتبطة ارتباطا اساسيا بالموارد البشرية و المعرفة معا , فتوفر المعلومات لا بد ان يتناسب مع الكفاءات البشرية و مع ايجاد نسق معين لتدفق المعلومات من وحدة لأخرى , و كذلك توزيع للمهام و الصلاحيات بطريقة تسلسلية افقيا او عموديا , و هو ما يجعل القرارات المتخذة من طرف الاعوان العموميين تتجه في اطار تاركمي لحل المشكلة العمومية[13].

- الموارد المالية :لتنفيذ أي سياسة لا بد من توفر وسائل مالية لا تندرج فقط ضمن سياسة التوزيع و اعادة التوزيع, و لكن ايضا لوضع الحلول للمشكل المطروح.

- الهياكل القاعدية : و تتعلق بموارد تقنية (مثل الالات ،معدات ...) ,او هياكل مبنية (مثل البنايات والطرق ...) ,او موارد قاعدية (مثل الطاقة والماء ...) , وكلها تمثل سلع مادية في ايدي مستعمليها.

- تحديد المدة الزمنية اللازمة : لتطبيق أي سياسة معينة لا بد من ان يحدد لها مدة زمنية أي توقيت للبداية و اخر للنهاية , ولا بد ان تكون الفترة الفاصلة بينهما كافية لتنفيذ هذه السياسة ولا يجب ان تكون اكثر من اللازم حتى لا يكون هناك هدر للموارد .

- المورد السياسي (الإجماع السياسي): لوضع و تنفيذ أي سياسة عمومية لا بد من توفر إجماع سياسي حولها حيث يعتبر احد الموارد او الوسائل الواجب توفرها لنجاح أي سياسة عمومية , خاصة مع انتشار الدمقراطية

الفرع الثاني: دورة حياة السياسات العمومية

اختلفت الاطروحات المحاولة لرسم مخطط لدورة حياة السياسة العمومية و لكنهم اتفقوا على انها تبدأ من ظهور المشكلة و تنتهي بمرحلة التقويم , ولهذا سنحاول تعداد م ارحل دورتها كما يلي:

- ظهور مرحلة المشكلة: و تبدأ هذه المرحلة عند ما يسمى بالطبقات الاقتصادية و الاجتماعية او الثقافية حيث تعبر عن وضعية ينتج عنها حاجة جماعية محددة ومعرفة , و بدا الاهتمام بها يظهر علنا و بدات الحاجة لحل هذه المشكلة , اذا فهي عبارة عن تحديد لوضعية ما غير مرضية و البحث عن وضعية احسن.

- مرحلة الإدراج ضمن الرزنامة السياسية : وتبدا من تقديم الطلبات من الطبقات الاجتماعية ,الاقتصادية و الثقافية نحو النظام السياسي و الإداري مع إمكانية تقديمها من طرف

المنارة للاستشارات
www.mar

النظام السياسي نفسه بعدما يتم برمجتها ضمن جدول الأعمال ,و تعتبر هذه المرحلة كمرحلة تصفية للمشاكل من طرف النظام السياسي او بعبارة اخرى مرحلة لترتيب الأولويات[14] .

- مرحلة تشكيل السياسة العمومية : و تشمل عملية تحديد إطار المشكل و إعداد البرنامج للسياسة العمومية عن طريق تحديد الأهداف والوسائل و الإجراءات الواجب اتخاذها لحل هذا المشكل.

- مرحلة تنفيذ السياسة العمومية : و يتعلق الامر بتنفيذ البرنامج المحدد بالسياسة العمومية و محاولة تكييفه مع الواقع مما يجعل هذه المرحلة الاكثر تعقيدا بحيث يتم إجراء تعديلات في كل مرة يلزم ذلك.

- مرحلة التقييم : تعتبر اخر المراحل حيث يتم فيها تقييم الاثار الناتجة عن السياسة العمومية على سلوك الأفراد والجماعات المستهدفة و بالتالي درجة حل المشكلة وتحقيق الأهداف. حيث أنه يعتبر آخر مراحل عملية صنع السياسات العامة وذلك لأن السياسة العامة ما هي إلا محاولة لإحداث تغيير إيجابي في واقع معين[15].

المبحث الثاني : الإطار العام لتقييم السياسات العمومية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار العام لتقييم السياسات العمومية ، من خلال مطلبين، المطلب الأول يتمحور حول ماهية تقييم السياسات العمومية ، أما المطلب الثاني يتحدث عن ضوابط تقييم السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

المطلب الأول: ماهية تقييم السياسات العمومية

سنتصدى لهذا المطلب من خلال فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم أهمية تقييم السياسات العمومية ، أما الفرع الثاني نتطرق إلى بحث أنواع تقييم السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

الفرع الأول : مفهوم تقييم السياسات العمومية

عرفها معجم المصطلحات الأساسية على أنها" تقدير منهجي موضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة (جارية أو مكتملة) بهدف تحديد ملاءمة الأهداف وتحققها" ، من هنا يعتبر التقييم عملية تبني معايير محددة لتقدير القيمة والأهمية ، ثم تحديد قيمة معينة لكل معيار تتبعها عملية تعريف وتوضيح وتطبيق لهذه المعايير من أجل التوصل إلى الأهمية أو القيمة النهائية لنتائر القرار أو السياسة[16].

ويعتبر التقييم بمثابة محاولة لتحديد فعالية إحدى هذه السياسات، عبر مقارنة نتائجها بالأهداف المسطرة لها وبالوسائل الموضوعة رهن إشارتها[17].

المنارة للاستشارات
www.mar

حيث يكتسي التقييم في مجال السياسات العمومية أهمية [18]كبيرة. تتجلى مظاهرها في الآتي:

- يتطلب تقييم السياسات العامة مبدئيا الوقوف على الآثار الفعلية الناجمة عن تطبيقها إذ أنه ينعكس عن كل سياسة أثناء التنفيذ أثار و ردود فعل تنجم عن البيئة المطبقة فيها ، فبفضل عملية التقييم يمكن لصانع السياسات العمومية مراجعة برنامجه أو مشروعه السياس بالنظر إلى ما حققه من عوائد أو آثار على المواطنين المستهدفين من طرف السياسات المعنية . فإن كانت وزارة التعليم العالي- على سبيل المثال تعتمد سياسات عمومية من أجل تخصيص اعتمادات مالية كبيرة لمخابر البحث العلي و النشاطات العلمية. وتوفر حاسوب لكل أستاذ جامي, فإن إجراء التقييم يؤدي إلى معرفة ما حجم العوائد العلمية المرتبة ودرجة تطور النشاطات العلمية مقارنة بما تم إنفاقه؟ و هل أن ما يتوصل إليه من درجة تطوير لمجال البحث العلي يتوافق و يستحق مثل هذا الإنفاق زيادة أو نقصانا؟ و من ثمة تصل الجهة القائمة على التقييم إلى نتائج تتعامل معا حسب أي حالة[19].

- يساعد التقييم في معرفة قيمة السياسات العمومية وجدواها الاقتصادي من خلال تبيان سلبياتها وإجابياتها حيث يمنح للجهة القائمة بالتقييم قدرة على التميز بين سياسات عمومية ايجابية ناجحة تستحق البقاء و الاستمرارية. و أخرى فاشلة كثرت سلبياتها و زادت فجواتها و قلت عائداتها المرجوة بالرغم من كثرة الأموال العامة المنفقة عليها مما يستدعي إنهاؤها و استبدالها بسياسة أخرى أكثر فعالية و نجاعة.

- بفضل التقييم يتسنى للجهة القائمة بالتقييم معرفة إلى أي حد استطاعت السياسات العمومية تحقيق أهدافها؟ و ماهي الفئة المستفيدة من عائداتها؟ و هل هي الفئة نفسها أثناء التصميم؟.

- يساعد التقييم في معرفة درجة التطابق القائم بين العائدات المحققة و حجم الأموال العمومية المنفقة لصالح مشروع السياسات العمومية فإن كان حجم الإنفاق العام أكرب من قيمة العائدات, فسر ذلك بأنه حالة من حالات التبذير للمال العام و خلل في مجال التسيير ينبغي تداركه بإعادة النظر في ترشيد الاعتمادات المالية المخصصة أو البحث في أسباب قلة العائدات و منافع السياسة العمومية[20].

الفرع الثاني: أنواع تقييم السياسات العمومية[21]

- التقييم السابق للتنفيذ: يعتبر تقييما أولياء يحدث في بداية تطبيق برنامج السياسات العمومية ء أين تبادر الجهة القائمة بالتقييم بإجراء دراسة مستقبلية استشرافية تسمح بالتنبؤ فيما يخص الآثار التي من المحتمل أن تنجم أثناء التطبيق, أخذا بعني الاعتبار جميع المعطيات البيئية والزمنية و الإمكانات المتوفرة .و عليه يركز هذا التقييم على دراسة جدوى السياسات العمومية نفسها وذلك قبل أن يتم تنفيذها للتأكد من مدى ملائمتها وانسجامها[22].

المنارة للاستشارات
www.mar

- التقييم الملازم: يواكب هذا النوع من التقييم عملية تنفيذ السياسات العمومية حيث أنه لا يرتبط بمرحلة بعينها من مراحل رسم السياسات العمومية و تنفيذها. إنما يظهر ملازما و متابعا لكل مراحل تصميمها و هو ما أكده الباحث جيمس أندرسون حين قال "إن تقييم السياسة يمكن بل يجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم و الصنع و الصياغة و التطبيق, وليس كنشاط لاحق و كمرحلة أخيرة".

- التقييم اللاحق للتنفيذ: يهدف هذا النوع من التقييم للتعرف على مدى نجاح السياسات المنفذة في تحقيق الأهداف المحددة لهاء حيث يسمح للجهة المشرفة على التقييم إلى دراسة مختلف الآثار التي تظهر جراء تنفيذ برنامج السياسات العمومية وتحديد المنافع و السلبيات المباشرة و غير المباشرة المترتبة على تنفيذها و يكون ذلك في الأجل المتوسط و الطويل, و لعل من ايجابيات هذا التقييم كونه يمنح للجهة التي تقوم بالتقييم صورة متكاملة عن الكيفية التي تمت بها عمليات تنفيذ السياسات العمومية.

- التقييم النهائي: هو ذلك التقييم الذي يهتم بالنتائج على المدى القصير و يكون مباشرة بعد الانتهاء من تنفيذ السياسات العمومية أو البرنامج العمومي ومحاولة تحليل التأثيرات المباشرة حيث يركز هذا النوع من التقييم على الفعالية و الكفاءة للعمل العمومي[23]."

المطلب الثاني: ضوابط تقييم السياسات العمومية

سنتصدى لهذا المطلب من خلال فرعين ، نتطرق في الفرع الأول إلى معايير التقييم ، أما الفرع الثاني نتطرق إلى بحث أدوات عملية التقييم وقد تمت معالجته كما يلي:

الفرع الأول : معايير التقييم[24]

تساعد هذه المعايير واضعي السياسات العمومية على تحسني الملائمة الفعالية والكفاءة و الانسجام ومحاولة أيضا جعل العملية موضوعية وذات مصداقية. حيث يرى " برنارد بيري "أن معايري تقييم السياسات العمومية هي المميزات الأساسية اليت يستخدمها المقيم لإعطاء حكم على مدى جودة السياسات العمومية" كما أكدت الدراسات المعاصرة في مجال تقييم السياسات العمومية على ضرورة تبين مبدأ التعددية في استخدام المعايير مما يجعلها- أي الدراسات -أكثر شمولية و اتساعا و إلماما بكل الجوانب التقييمية التي تساعد على بلوغ تقييما حقيقيا لعل تعدد هذه المعايير و كرتها راجع لارتباطها بمختلف أنواع التقييم التي يمكن بمقتضاها إحداث تقييما صحيحا و ناجحا مع مراعاة اختلاف الاقترابات و الأهداف والفوارق.

- معيار الملائمة: إن وجود سياسة عمومية يبرر بظهور حاجة أو مشكل اجتماعي تعمل السلطات العمومية على مواجهته ويقال أن سياسة ما ملائمة عم إذا كانت أهدافها المعلنة ونظرية عملها

المنارة للاستشارات
www.mar

متكيفة مع طبيعة المشكل المراد التكفل به ".الأمر الذي يشعر الحكومات بأنها ملزمة بمواجهة هذا المشكل بشكل عقلاني. كما تعرف الملائمة على أنها تقدير الاستراتيجية كاستجابة مناسبة لمعالجة مشكل تمت معاينته خلال التشخيص ومن خلالها نتحقق من التناسق المنطقي الاستراتيجي وإمكانية التوصل إلى الوضعية المرغوبة.

يعتبر مبدأ الملائمة معيارا مهما في تقييم السياسات العمومية. بحكم أنه يسمح بدراسة درجة التوافق التداخل القائم بين المشكل الاجتماعي المطروح و برنامج السياسة العمومية المعتمدة لحله[25] .إنها تمثل آلية لتقدير و قياس مدى التناسب و درجة التناسق بني متغيرات أربع

أ -الدوافع المبررة لوجود السياسات العمومية.

ب -الأدوات المستخدمة لتحقيقها:

ج -برنامج السياسة العمومية المعتمد

د -عائدات السياسة العمومية.

إن الحكم على سياسة عمومية بأنها ملائمة يعني تناسب الأهداف مع الرهانات التي تعمل على مواجهتها وتناسب الوسائل المحددة مع الأهداف أخذا بعني الاعتبار الحاجات والمشاكل المطروحة فغاية الملائمة تحليل العلاقة بني البيئة. المهام الرهانات والأهداف. من جهة أخرى البد أن يراعى من خلال هذا المعيار ملاءمة الظرف الزمني[26] الذي صدرت فيه السياسة العمومية و طبقت فكم من برامج سياسات ظهر عدم جدواها بسبب أن القائمين علها لم يولوا أهمية لعامل الوقت, بالرغم من التأثري الذي يلحق بالسياسة العمومية من ورائه كما يظهر معيار الملائمة على مستوى مدى تطابق و تجانس القيم الفكرية و الدينية التي يتبناها مشروع السياسة العمومية, و قيم المجتمع المراد تجسيدها فيه.

- معيار الكفاية : يقصد به في معناه البسيط و العام كفاءة الموارد المستهلكة لتحقيق سياسة عمومية مقارنة للنتائج المحققة فعليا، فالأمر يتعلق بمعرفة أن كانت النتائج المحققة فعليا مرضية ومعقولة. ونحاول أيضا الإجابة على السؤال التالي*:هل يمكن أن نفعل المزيد و بشكل أفضل بنفس الموارد . بالتالي يبحث على معرفة الحدود الممكنة التي تجعل المخرجات كافية لحل المشكلة العامة. فكلما بدت المخرجات المحققة أقل حال و احتواء للمشكلة العامة. كان ذلك دليلا لعدم كفايتها مما يشكل دافعا قويا لتقييم المخرجات و الآثار المترتبة جراء تطبيق السياسة العمومية الكفاية الشاملة، وتمثل العلاقة بين الوسائل المخصصة والنتائج المحققة.

وعليه يمكن القول بأن معيار الكفاية. يتم بتحليل العلاقة القائمة بني الموارد و الإمكانيات المخصصة للسياسة العمومية و الآثار و الانعكاسات المترتبة عن هذه الأخيرة. بالإضافة إلى دراسة

المنارة للاستشارات
www.mar

الأدوات المستخدمة أثناء رسم السياسات العمومية من خلال حجم تكلفها و الآثار المترتبة عن استعمالها.

- معيار الفاعلية : :قبل التطرق إلى معيار الفاعلية وجب التطرق إلى بعض المصطلحات التي لها علاقة وهي:

* النتائج :وهي المخرجات و الإنجازات المقصودة و الغير مقصودة سلبية أو ايجابية كما يمكن أن تكون كمية أو كيفية .و النتائج لها علاقة مباشرة مع الأهداف كما يمكن ان تظهر النتائج في المدى الطويل:

* الأثر: الآثار الأوسع الذي تمنحها السياسة أو المشروع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في المدى الطويل و المتوسط .

* التأثير :الأثر على المدى الطويل سواء كان إيجابي أم سلبي والناتج عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر بصفة مقصودة أو غيرها إن تقييم الآثار المترتبة عن تنفيذ السياسات العمومية يسمح بالوقوف على الانعكاسات و الآثار السلبية و الإيجابية التي تحدثها عملية تنفيذ هذه السياسات علما أن هذه الانعكاسات و الآثار قد تكون أحيانا مقصودة مثل المساعدات التي تقدمها الدولة لبعض الفئات كالفئة المعوقين و المحتاجين و ذوي الدخل فمن الخطأ الحكم على عدم فعاليات السياسات العمومية بنظر أثارها على المدى القصير هذه الأثار التي يمكن اعتبارها جانبية بالتالي يمكن انتظار حتى على المدى المتوسط أو البعيد.

- معيار الانسجام: يركز هذا المعيار أثناء تقييم السياسات العمومية على حالات التناسق القائم و الترابط الموجود و البناء المنسجم بين العناصر المشكلة لبرنامج السياسة العمومية. لاسيما الأهداف المسطرة والإمكانيات المادية و البشرية المسخرة وحتى النصوص القانونية تتكيف و تتوافق مع الاهد اف المسطرة.

- معيار الفعالية[27]: إن تقييم فعالية السياسة يعني إلى أي مدى الآثار الخاصة للسياسة تتسق مع أهدافها نستعمل عبارة الآثار الخاصة للإشارة إلى الآثار الناجمة عن السياسة ذاتها وليس تأثير السياق أو العوامل الخارجية الأخرى-ونجد التعريف التالي كتعريف مناسب: الفعالية هو تقييم نتائج سياسة عمومية من خلال مقارنها بالأهداف الرسمية الوسيطة والنهائية وقياس تحقيق الأهداف لذلك يسلط الضوء على نتائج التقرير الخاصة بحل مشكلة جماعية أو محاولة الحد مهنا فمعيار الفعالية يجيب على أهم اهتمامات طالب التقييم. في تبيان فشل أو نجاح السياسة. وهو الأمر الذي تقدره مؤشرات قياس الفعالية و مهنا صراحة الأهداف ، بقياسها بالمؤشرات الكمية والكيفية حيث من الضروري امتلاك العديد من المؤشرات للإحاطة بالظاهرة المعقدة . فمثال تطور

المنارة للاستشارات
www.mar

نسبة البطالة هو مؤشر على وضعية سوق العمل وبالتالي مؤشر على نتائج سياسة الشغل. وإذا ما أردنا تكوين فكرة عن تطور الشغل لابد من تجميع واستغلال عدد معين من المؤشرات المتكاملة لتوضيح جوانب هذه الظاهرة.

- معيار الاستدامة: يحدد هذا المعيار ما إذا كانت الآثار الإيجابية مستديمة بعد الانتهاء من تطبيق سياسة معينة.

الفرع الثاني: أدوات عملية التقييم[28]

إن اللجوء لأداة في التقييم له فوائد متعددة. من ناحية ضمان النتائج المحصل عليها ومحتوى العملية التقييمية والتحكم في التكاليف وكذا إمكانية المقارنة بين النتائج المحصل عليها من تقييمات مختلفة. والتقييم الذي يكون على أساس تقنية معينة يكون من السهل وأكثر مصداقية لمستغل التقرير النهائي للتقرير.

- تحليل S.W.O.T : فهو عبارة عن أداة تم تطويرها منذ الخمسينات لمساعدة المؤسسات على تحديد استراتيجياتهم في بيئة تنافسية متقلبة و ملزمة وهذه الأداة المساعدة للقرار تجمع بين دراسة نقاط القوة والضعف[29] للمنظمة مع الفرص والتهديدات في بيئتها للمساعدة في تجديد استراتيجيتها .

وهي تعد جزءا من الأدوات الكلاسيكية للتحليل الاستراتيجي في القطاع العمومي ، غرض التحليل أن تأخذ في الاعتبار في إعداد الاستراتيجية العوامل الداخلية والخارجية على السواء تعظيم إمكانات القوة والفرص المحتملة وتقليل أثار نقاط الضعف والتهديدات, يمكن استخدام هذه الأداة في أنواع التقييم كما يلي:

* التحليل المسبق: لتعريف الخطوط الاستراتيجية أو الملائمة.
* التحليل المصاحب :الحكم على مدى ملائمة ومدى انسجام البرامج الجارية.
* التحليل اللاحق: للتحقق من مدى ملائمة و انسجام الاستراتيجية أو البرنامج.

- دراسة الحالة : في مجموعة من الطرق النوعية و الكيفية المعتمدة في التقييم و المعالجة فهي تعتبر تحليل معمق و مفصل لفاعلين في الميدان الاجتماعي انطلاقا من ملاحظة أو مجموعة محددة من الملاحظات والمعاينات .وتسمح هذه الدراسة بأخذ بعين الاعتبار و بطريقة فعلية و معمقة لواقع الأعمال و الجماهير والمؤسسات و المنظمات...، أو سير و تطور مثال كيفية بحث و إحياء نشاط البرامج الخاضعة للتقييم وهذه الدراسات تعتمد على المساهمات في الجماعات في مواعيد محددة أو حتى متابعة مجموعة الشواهد والملاحظين...الخ و يمكن استخدامها كتكملة لوسائل أخرى تستعمل في التقييم و المعالجة و ليس كممارسة لتحليل متكامل بدون نقائص.

المنارة للاستشارات
www.mar

- جمع الخبراء : يمكن تعريف هذه الأداة على أهنا مجموعة من المختصين المستقلين ومعترف لهم على الأقل في مجال الخاص بالبرنامج الذي يدخل ضمن السياسات العمومية المزمع إخضاعها للتقييم ..حيث يجتمعون لاصدار حكم جما عي و توا فقي على برنا مج ما ووفقا لترتيب يكون الحكم على التنفيذ أو الآثار أو جزء من البرنامج.

ويقوم جمع الخروء بالتقييم بناء على إجراءات معيارية و هذه الأداة تعتبر طريقة دقيقة و من أجل عقد الاجتماعات و إصدار الأحكام إما في منطقة معينة أو بلد بأكمله تحت ظروف معينة.

- التحليل متعدد المعايير : تستعمل هذه التقنية في إصدار أحكام مقارنة حول مشاريع متعاقبة وإجراءات غير متجانسة. وتسمح بالأخذ بعين الاعتبار عدة معايري تدخل في حالات متنوعة ومعقدة .وبهذا تساعد متخذي القرار [30]في إطار نظرة مستقبلية مبنية على مرجعية زمنية على اتخاذ قرارات تجمل رأي كل الفاعلين, والهدف من خلال هذه التقنية إلى هيكلة وتشكيل ملاحظات بغية المشاركة في عملية اتخاذ القرار. ومن ثم ينبغي أن نشير أننا نقصد بعملية القرار تلك العملية التي تتميز بتعدد فيها الخيارات كما تهدف التقنية إلى إبراز الآراء والقناعات الشخصية للفاعلين بالنظر إلى مسالة معينة .وبالتالي بلورة الآراء المطروحة من اجل ترتيب المعايير حسب الأهمية و الأولوية".

- أسلوب التكلفة / العائد : لا يكفي قياس أثر السياسة العمومية للحكم إذا كانت فعالة أم لا في الواقع أي سياسة لا يمكن أن تعتبر فعالة إلا إذا كان كل فوائدها تفوق التكاليف الإجمالية .وتحليل التكلفة-العائد هو تعيين القيمة النقدية لهذين العنصرين من أجل حساب القيمة الصافية الإجمالية للسياسة المعنية. وكثيرا ما يستخدم هذا النوع من التحليل كأداة لاتخاذ القرار قبل تنفيذ السياسة المعنية (. ولكن يمكن أيضا أن يكون بمثابة إطار للتحليل اللاحق بعد تنفيذ الإصلاح .

الخاتمة:

نستخلص أن عملية تقييم السياسات العمومية تعتبر كاستجابة للمعادلة الصعبة التي تواجه الحكومات من جراء تعدد وتعقد المطالب الاجتماعية ومحدودية الموارد لمواجتها. حيث توجد العديد من الأدوات والأساليب والمعايير لتقييم السياسات العمومية حيث تستخدم حسب طبيعة البرامج والسياسات العمومية وطبيعة البيئة التي توجد فيها هذه السياسة أو البرنامج كما أنه مسار أي عملية تقييمية تبدأ بطلب التقييم إلى حين استلام الجهة التي قدمت التقرير .

الهوامش:

[1] - مدوري عبد الرزاق – تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر - – مذكرة ماجستير – جامعة وهران- كلية العلوم الاقتصادية – 2012/2011- ص 3.

المنارة للاستشارات
www.mar

[2] - أحمد طيب – دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر (دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) - مذكرة ماجستير – جامعة بن يوسف بن خدة – كلية العلوم السياسية والإعلام– 2007/2006- ص 02.

[3] - النعمى السائح العالم - مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها - جامعة طرابلس ليبيا – مجلة الأستاذ – العدد 11- سنة 2016 – ص 156.

[4] - حسن طارق - السياسات العمومية بين السياسة والإدارة، ملاحظات حول الحالة المغربية - دفاتر السياسة والقانون - العدد 6 جانفي 2012 - ص 27.

[5] - مجلس النواب – تقييم السياسات العمومية (الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية) – منشورات مجلس النواب – ص 38.

[6] - ابتسام قرقاح – دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009/1989) – مذكرة ماجستير – جامعة الحاج لخضر باتنة – 2011/2010 – ص22.

[7]- عامر الكبيسي ، مترجما ، السياسة العامة ، ط1)عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع ،1999 ، ص25.

[8]- أحمد سليمان الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية)عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 300.

[9] - نصر محمد مهنا ،علم السياسة)القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1994 ، ص 110 وما يليها.

[10]- ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة)عمان : دار مجدلاوي ، 2004،ص 12.

[11]- ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ،ص 32.

[12] - جيمس أندرسون –ترجمة عامر الكبيسي – صنع السياسات العامة – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص05.

[13] - أنظر في ذلك - هشام زغاشو – صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة – مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 10- سنة 2015 – ص ومايليها78.

[14] - شليل عبد اللطيف – دور السياسات العمومية في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر – جامعة أبي بكر تلمسان – مقال غير منشور ص01.

[15] - أحمد مصطفى الحسين - مدخل إلى تحليل السياسات العامة – سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية – جامعة الخرطوم – المركز العلمي للدراسات السياسية – الطبعة الأولى 2002 – ص 260.

[16] - رابح قاصد – تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة – مقال غير منشور ص - 92

[17] - الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان – مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية – أبريل 2014 – ص 15

[18] - رابح قاصد – مرجع سابق – ص 89.

[19] - تسابت عبد الرحمان – تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية " رسالة دكتوراه - جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر - كلية العلوم الاقتصادية – 2016/2015- ص 75.

[20]- أنظر في هذا ،عبد المطلب غانم و آخرون ، تقويم السياسة العامة ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية ، 1989، ص85 ومايليها.

[21] - تسابت عبد الرحمان – مرجع سابق- ص 76.

[22] - لأكثر توضيح أنظر عيسى محمد الغزالي – السياسات التنموية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية – العدد 21 – مارس – 2008 – ص 21 ومايليها.

[23]- لأكثر توضيح أنظر ،علي الدين هلال ،تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية و منهجية)القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1988، ص 38 وما يليها.

[24] - تسابت عبد الرحمان – مرجع سابق- ص 90 ومايليها.

[25] - محمد السنوسي – الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر " مدخل نضري " – مركز جيل البحث العلمي – مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية – العدد 15-فبراير 2018 ص15.

المنارة للاستشارات
www.mar

[26] - أنظر في ذلك (عائشة عباس - تطوير الأداء الحكومي كخيار استراتيجي لترشيد السياسة العامة- بحث في الآليات والأسس – المجلة الجزائرية للسياسات العامة – العدد8 – أكتوبر 2015- ص10.

[27] - النعمى السائح العالم - مرجع سابق – ص 165

[28] - تسابت عبد الرحمان – مرجع سابق - ص 95 وما يليها.

[29] - رابح قاصد – تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة – مقال غير منشور - ص95.

[30] - لأكثر توضيح أنظر - يتوجي سامية –*أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013- مجلة معاريف – السنة التاسعة – العدد 18 جوان -2015-* ص 212.

المراجع:

أولا: الكتب

01- ثامر كامل محمد الخزرجي – النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة حديثة في استراتيجية إدارة السلطة – عمان الأردن – الطبعة الأولى – 2004.

02- الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان – مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية – أبريل 2014.

03- جيمس أندرسون –ترجمة عامر الكبيسي – صنع السياسات العامة – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

04- أحمد مصطفى الحسين - مدخل إلى تحليل السياسات العامة – سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية – جامعة الخرطوم – المركز العلمي للدراسات السياسية – الطبعة الأولى 2002 .

05- عامر الكبيسي ، مترجما ، **السياسة العامة** ، ط1)عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع ،1999.

06- أحمد سليمان الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية)عمان :دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

07- نصر محمد مهنا ،علم السياسة)القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1994.

08- ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة)عمان : دار مجدلاوي ، 2004.

09- علي الدين هلال ،تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية و منهجية)القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1988.

10- عبد المطلب غانم و آخرون ، تقويم السياسة العامة ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية ، 1989.

ثانيا: المقالات

01- عائشة عباس - تطوير الأداء الحكومي كخيار استراتيجي لترشيد السياسة العامة بحث في الآليات والأسس – المجلة الجزائرية للسياسات العامة – العدد8 – أكتوبر 2015-

02- عيسى محمد الغزالي – السياسات التنموية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت – سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية – العدد 21 – مارس - 2008

03- النعمى السائح العالم - مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها - جامعة طرابلس ليبيا – مجلة الأستاذ – العدد 11- سنة 2016.

المنارة للاستشارات
www.mar

04- يتوجي سامية –أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية 2013- مجلة معاريف – السنة التاسعة – العدد 18 جوان -2015.

05- رابح قاصد – تقييم السياسات العامة لإصلاح الدولة في الجزائر من منظور حقل السياسات العامة – مقال غير منشور .

06- مجلس النواب – تقييم السياسات العمومية (الإطار المرجعي لتقييم السياسات العمومية) – منشورات مجلس النواب.

07- شليل عبد اللطيف – دور السياسات العمومية في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر – جامعة أبي بكر تلمسان – مقال غير منشور.

08- حسن طارق - السياسات العمومية بين السياسة والإدارة، ملاحظات حول الحالة المغربية - دفاتر السياسة والقانون - العدد 6 جانفي 2012

09- هشام زغاشو – صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة – مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد – 10- سنة 2015 .

10- محمد السنوسي – الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر " مدخل نضري " – مركز جيل البحث العلمي – مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية – العدد 15-فبراير 2018 .

ثالثا: الرسائل والمذكرات

01- ابتسام قرقاح – دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (2009/1989) – مذكرة ماجستير – جامعة الحاج لخضر باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية– 2011/2010.

02- مدوري عبد الرزاق – تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر - – مذكرة ماجستير – جامعة وهران- كلية العلوم الاقتصادية – 2012/2011..

03- تسابت عبد الرحمان – تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية " رسالة دكتوراه - جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر - كلية العلوم الاقتصادية – 2016/2015.

04- أحمد طيب – دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر (دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) - مذكرة ماجستير – جامعة بن يوسف بن خدة – كلية العلوم السياسية والإعلام– 2007/2006.

المنارة للاستشارات
www.mar